



كلية العلوم
قسم الامن السيبراني
2025-2026

((جرائم نظام البعث في العراق))

المحاضره الثانيه

اسم الاستاذه/ م.م نور علي شاكر
المرحله / الثانية

الفصل الثاني

الجرائم النفسية والاجتماعية وأثارها، وأبرز انتهاكات النظام البعي في العراق

إن الدولة بحكم وظيفتها مسؤولة عن حماية جميع المصالح القانونية للمجتمع، وتشمل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والتي لا يجوز إهارها تحت أي مسوغ أو عنوان، فالتشريع بشكل عام يتحمل مسؤولية تحقيق التوازن الذي يوقف الصراع بين مصلحة المجتمع من جهة ومصلحة الفرد المتشبث بحقوقه من جهة أخرى بثلاث مستويات:

المستوى الأول: المستوى التشريعي، وفيه يتحتم على الدولة تعزيز أدوات الضمانة الدستورية للحقوق والحرفيات بالشكل الذي يكفل تحقيق التوازن ما بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة في إطار محكم بالرقابة القضائية والمستقلة على ذلك إذ ينفرد دور السلطة التشريعية باحترام الحقوق الاصحية بالإنسان ومنع الاعتداء عليها، وذلك بتجريم المساس بها مثل المساس بالحقوق المدنية والسياسية كالحق في الحياة والحق بسلامة الجسد، أو الحق في الحرية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من قبيل الحق في التعليم أو الحق بالعمل والحق في العيش اللائق أو الحق في حرية الاعتقاد والعبادة وحرية الصحافة وغيرها أو حقوق البيئة والتنمية ، وإيقاع العقاب الرادع عند انتهاكلها وتعزيز مبدأ سيادة القانون على الجميع كأساس للمشروعية.

المستوى الثاني: المستوى التنفيذي فيه ضمان تنفيذ السياسات التشريعية المتعلقة بالمواطن في ظل احترام المبادئ الأساسية وأهمها:

١. مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.
٢. مبدأ المساواة وعدم التمييز أمام القانون.
٣. مبدأ حرية الرأي والتعبير.
٤. مبدأ عدم رجعية قانون العقوبات إلا إذا كان أصلح للمتهم.
٥. مبدأ شخصية العقوبة.
٦. مبدأ إن الأصل في المتهم البراءة.
٧. مبدأ التنااسب بين الجريمة والعقاب.
٨. مبدأ الحق في محاكمة عادلة أمام سلطة قضائية مختصة تكفل احترام حقوق الدفاع.



المستوى الثالث: المستوى القضائي، ولعل أبرز أدوات الدولة فاعلية في صيانة حقوق الإنسان وتعضيدها هو القضاء الذي يمثل ضمانة حماية المجتمع أمام سطوة الدولة وصلاحية السلطتين التشريعية والتنفيذية وما يمكن أن تتخذه من إجراءات تنتهك حقوق الإنسان، بوصفها الضامنة لسيادة حكم القانون العادل بما في ذلك احترام حقوق الفرد، وتحقيق العدل والإنصاف، ولكن نظام البعث لم يزد أياً من تلك المسؤوليات بل بالعكس، فقد أذاق المواطن العراقي ويلات كثيرة فارتکب جرائم كثيرة وانتهاكات سينذكرها هذا الفصل في مباحث ثلاثة:

٢،١ . الجرائم النفسية

٢,١,١. آليات الجرائم النفسية

افتعل نظام البعث جملة من الظواهر والآليات عند تئنمه السلطة عام ١٩٦٨ بهدف احداث تغييرات عميقية في سيكولوجية الإنسان العراقي، وبنية المجتمع العراقي للتمهيد لمرحلة الاحتلال العسكري للعراق لاحقاً من قبل القوى الاستعمارية الجديدة. ومن أبرز الآليات التي افتعلها النظام البعثي:

١. آلية احتكار المواد الغذائية والتلاعب بقوت الشعب:-

بدأ احتكار المواد الغذائية من السوق بمجرد وصول النظام السابق للسلطة في العراق عام ١٩٦٨ .
إذ بدأت تختفي مواد غذائية أساسية من السوق بشكل مفاجئ ومقفل مثل الحنطة، وما صاحبها من جلة إعلامية حينها تتعلق بالحنطة المسمومة، وفقدان معجون الطماطم، والبيض، والدجاج، والبطاطا، والسبحير...الخ. فلم تكن تمضي مدة قصيرة من الزمن دون فقدان مادة أساسية من السوق وبشكل كامل.

٢. آلية الرعب والتخويف:

كان نظام البعث ينشر الرعب والتخويف في العراق بوسائل عدّة منها:

- أ. كتابة التقارير الكيدية من وكلاء الامن والبعثيين لتصفية الكفاءات في المجالات كافة وتكميم الأفواه.
- ب. اعتقال الابرياء وإعدامهم بتهم كيدية ومنها الإعدام في الساحات العامة ترسّيحاً للرعب في النفوس.
- ج. زج عصابات التسلّب في المجتمع وتشجيعها.
- د. افتعال ظواهر اجتماعية مرعبة مثل (أبو طبر، والكف الأسود)
- ه. تجنيد الفترات أو ما يطلق عليهم بالمصطلح العراقي الشعبي (الأشقياء) للعمل ضمن الأجهزة القمعية.

٣. آلية الإفقار والتوجيع

اتبع النظام البعثي وسائل كثيرة لتوجيع الشعب منها:

- أ. مصادرات أموال التجار ومن أمثلة ذلك مصادرات أموال (٥٠) خمسين رجل أعمال في بغداد ، والبصرة كـ (عبد المحسن جار الله، ومحمد عبد الحسين جيتا، وذكي اندراؤس زيتور، وسامي حبيب توماس، وأخرين) في العام ١٩٦٩ وما جرى في العام ١٩٩٢ من إعدام لتجار الطحين، وقطع أيدي تجار العملات النقدية ومصادرات اموالهم المنقولة وغير المنقولة، ولتجار زوجاتهم على الطلاق، ولتجار عشائرهم على التبرير منهم.
- ب. تخفيض رواتب شريحة الموظفين عدا الموالين للنظام وأجهزته القمعية المختلفة ما أدى إلى انعدام القرة الشرانية الواافية للعائلة العراقية، فالمعلم مثلًا كان يتقاضى راتباً شهرياً قدره (٣٠٠٠ / ثلاثة آلاف) دينار بما يقل عن قيمة دولار واحد، في حين كان راتب عضو الأجهزة القمعية ومخصصاته أضعاف ذلك بكثير.
- ج. افتعال شركات وهمية تقوم بأخذ أموال المواطنين ومدخراتهم بحجة الاستثمار، ثم الهروب ببرؤوس الأموال هذه خارج العراق. وهذه الشركات في الحقيقة كانت تديرها المخابرات العراقية تحت مسميات وهمية مثل (سامكو) وغيرها.
- د. اضعاف القدرة النقدية والشرانية للدينار العراقي نتيجة السياسات الخاطئة والدخول في حروب عبّية والتسبب بفرض الحصار الاقتصادي نتيجة احتلال دولة الكويت ما سبب معاناة طوال عقدين من



الزمن. فقبل عقدي الحروب كان للدينار العراقي من القيمة النقدية العالمية ما يعادل ٣,٥ دولار، ثم بلغ أدنى مستوى له بعد عقدي الحروب.

٤. آلية الضغط والعقاب النفسي:

لقد تنوّعّت أسلوب الضغط والعقاب النفسي، ولعل أظہر شاهد لها:

- أ. ما كان يجري في السجون والمعتقلات اذ كان المعتقل الذي لا يرضخ لوسائل انتزاع الاعترافات يذهب بجلب بناته وزوجه وتعريفهن للاختطاف على مرأى وسمع منه إذلاً له، وانتزاعاً للاعترافات بهذه الطريقة القاهرة أخلاقياً.
 - ب. اعتقال الوالدين أو أحدهما إر غاما لمن يعارض النظام بعدم الانخراط في صفوف تنظيماته العسكرية، فيختار التخفي بدلاً عن الظهور خشية إجباره على هذا الانخراط.
 - ج. تعريض الممتلكات الشخصية كالبيوت والسلع التجارية في الحال إلى ظاهرة (الفر هود) قهراً للأصحابين الذين لا يؤمنون النظام.

٥. آلية جريمة التطهير العرقي والمذهبى:

قام النظام البعثي بعملية تطهير (عرقي، ومذهبي، وقومي) ومن أظهر أمثلتها ما جرى على الكرد الفيليين من تهجير وملحقة واعتقال وإعدامات طالت الرجال والنساء والأطفال والشيخ على حد سواء، وما جرى على المكون التركماني الذي استهدف قياداته السياسية وشبابه المؤمن بالإعدام والاغتيال والسجن والتهجير والاخفاء، والمكون الشبكي إذ نعم نظام البعث إلى تهديم القرى والتهجير إلى الوسط والجنوب.



19

٦. آلية الافتقار العلمي والثقافي:

قام النظام البعثي باكابر عملية تفريح واقتدار علمي وثقافي في التاريخ لأعرق شعب من شعوب الارض تمثلت بالقتل والتهمير إفراغاً للحوزة العلمية من علمائها وطلبتها، وللجامعات من نخبها وكفاءاتها، وكذلك ما حيى، على المعمدنسين، والأطباء، وآباء المستهبات العلمية والثقافة

ومن هذه العمليات منع طباعة الكتب الفكرية والدينية وحظر تداولها واقتنانها ومنع إنشاء المكتبات الشخصية ومصادر موجداتها وكان من بذل هذا الافراغ توجيه الأفكار والأقلام للكتابة فيما يسمى (فكر القائد الضرواً).

٢.١.٢. آثار الجرائم النفسية:

إن تبعات الآليات التي استعملها النظام البعثي أدت إلى آثار نفسية واجتماعية جسمية منها:

١. تدمير الهوية الدينية والقيم والعادات الأخلاقية السامية السائدة في المجتمع العراقي.
٢. إفراغ العراق من طاقاته وقياداته الدينية، والعلمية، والثقافية والفنية إما عن طريق التصفية الجسدية أو بإجبارهم بشتى الطرق على مغادرة العراق.
٣. ضرب أسس النظام التربوي بإجبار المعلمين والمدرسين وأساتذة الجامعات على العمل باعةً متوجلين في الأسواق لتوفير متطلبات الحياة ما أدى إلى تفشي الجهل وتدني المستوى العلمي والثقافي.
٤. نفتيت الأواصر والروابط الاجتماعية التي كانت تشد النسيج الاجتماعي العراقي، وتأكيد قيم الطائفية والعشائرية والمناطقية، إذ عمد إلى تغيير الهوية القومية والعرقية لمكونات المجتمع العراقي بتعریضهم إلى مختلف صنوف القمع وأنواع الاضطهاد فالمكون التركماني حُورب بأساليب شتى بدءاً من إعدام آلاف الشباب وأخفاء أكثر من (١٦٠٠٠) ستة عشر ألف شخص، وارغامهم على التخلّي عن انتظامهم القومي واستبدال القومية العربية به لطمس الهوية التركمانية، وهدم قراهم وتغييرهم من مناطق سكناهم.
٥. زرع بذور الفساد في المجتمع العراقي الذي تُحصد أثاره الأن.
٦. إضعاف الانتماء الوطني لدى كثير من أبناء الشعب العراقي.
٧. زرع أحاسيس الضعف والعجز في شخصية المواطن العراقي حد الاستسلام.
٨. تأهيل الشعب العراقي نفسياً واجتماعياً وفكرياً إلى تقبل فكرة التدخل الخارجي لتخليصه من النظام الديكتوري القمعي والاستبدادي، ثم تقبل فكرة التغيير ولو بآيادٍ خارجية.
٩. توجيه فلسفة النظام التربوي نحو تمجيد شخص رأس النظام.

٢.٢. الجرائم الاجتماعية:

لقد جهد النظام البعثي لجعل المواطن ينسلخ عن شعوره بالمواطنة والانتماء الحقيقي لوطنه بتهديفه المستمر بالتهجير والتشكيك في انتقامه ووطنيته ما هدّد منه الاجتماعي محاولة لإضعاف هوية انتقامه الوطني، إن ما كان يجري في أدبيات النظام البعثي من مفهوم الوطنية التي خصص لها منهاجاً في الميدان التربوي ملائماً لتجهاته الفكرية والسياسية، كان يجد الهوية الوطنية في الانتماء البعثي العربي الاشتراكي فقط.

٢.٢.١ عسکرة المجتمع:

اعتمد النظام البعثي منذ تسعه مقاليد الحكم على تعينة الجماهير، وعسکرة المجتمع لحماته من رهود افعال المواطنين الرافضين لحكمه. إذ كانت هناك جملة من الأهداف التي تصب في مصلحة النظام منها تنظيم مؤسسات رديفة للجيش تقوم على تنظيمات يقودها الحزب مثل: (الجيش الشعبي ، تنظيمات الطلائع، الفترة والشباب ، جيش القدس، فدائيو صدام، أشبال صدام، جيش يوم النخوة).

لقد أسهمت هذه السياسة في تحويل المجتمع إلى معسکر كبير للتدريب على حمل السلاح وتفعيل استعماله فيما جر الولايات على الشعب العراقي وشعوب المنطقة بما تحصل في خربى الخليج الاولى، والثانية، وحرب تغيير نظام البعث. وقد سلبت سياسات النظام - المتعلقة بعسکرة المجتمع - من ذلك المجتمع حقه في العيش الآمن المستقر والاستمتاع بحياة صحية آمنة وطويلة؛ ففي الوقت الذي كانت فيه شعوب المنطقة تعيش التنمية على المستويات كافة كان العراق غارقاً في دوامت الحرب والدمار.